جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

أثر التشاكل بين الجمل في توجيه الإعراب
دراسة تحليلية

إعداد

د/ عائشة أحمد على حسن

المدرس بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية
جامعة الأزهر

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

أثر التشاكل بين الجمل في توجيه الإعراب دراسة تحليلية

عائشة أحمد على حسن

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: aaishaahmed.18@azhar.edu.eg

الملخص :

إن التشاكل في اللغة من الأمور المستحسنة التي تبين دقة اللغة وجمالها، ويظهر التشاكل في اللفظ: كتأثر حركة الكلمة بما جاورها، وهو ما يعرف بالحمل على الجوار، وكذا في الجمل وأعني بتشاكل الجمل: سريانها على نظام مترابط في الاسمية والفعلية، ولما كان التشاكل بين الجمل أمرا مستحسنا، وجه النحويون الإعراب بما يحققه، وكانوا يرجحونه على الأوجه الأخرى التي تؤدي إلى التخالف بين الجمل، وجاء الحديث عن التشاكل بين الجمل وكيف اهتم النحاة به، وكيف وجهوا الإعراب بما يحقق تشاكل الجمل. وسميت هذا البحث "**أثر التشاكل بين الجمل في توجيه الإعراب دراسة تحليلية**"، وقام البحث بجمع عدد من الشواهد في الأبواب النحوية التي روعي في توجيه إعرابها التشاكل بين الجمل، وتحليلها، والوقوف على توجيهات النحاة للإعراب، وكان التشاكل بارزا أكثر بين: المعطوف والمعطوف عليه إذا كانا جملتين، وكذا بين جملة السؤال وجوابه. وتألف البحث من: مقدمة عن أهمية الموضوع، وتمهيد للحديث عن مفهوم التشاكل لغة واصطلاحا، ثم ثلاثة مباحث وهي: تحقيق التشاكل بين الجمل المتعاطفة، تحقيق التشاكل بين ما قبل (حتى) و(لكن) الابتدائيتين، وما بعدهما من جملة، تحقيق التشاكل بين جملة الاستفهام وجوابها. ثم خاتمة بأهم ما توصلت إليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: اللغة_ النحو_ التشاكل_ التوجيه الإعرابي_ الأحكام النحوية.

"The Effect of Parallelism Between Sentences on Syntactic Interpretation: An Analytical Study"

Aisha Ahmed Ali Hassan
Department of Linguistics, College of Islamic and Arab Studies for Girls in Alexandria, Al -Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: aishaahmed.18@azhar.edu.eg

Abstract :
This research addresses an important topic in Arabic grammar: the impact of parallelism between sentences on syntactic interpretation. The study highlights how parallelism, which refers to the consistency and harmony between sentences, is considered one of the precise and aesthetic elements of the Arabic language. This parallelism is evident in both words and sentence structures, focusing on the coherence of sentences, whether nominal or verbal.
The research sheds light on how grammarians appreciated the parallelism between sentences and directed syntax accordingly, favoring interpretations that achieve such coherence over those that result in discrepancies. It also discusses the role of grammarians in guiding syntax to ensure alignment between sentences.
The study is titled **"The Effect of Parallelism Between Sentences on Syntactic Interpretation: An Analytical Study"**. It collects various examples from grammatical chapters where syntactic interpretation was guided by the principle of parallelism between sentences. These examples are analyzed to highlight the grammarians' directives in maintaining sentence alignment. The research particularly emphasizes parallelism between conjunct clauses, between a question and its answer, and in cases involving particles like ḥattā and lākinnā.
The structure of the study includes:
- An introduction on the importance of the topic
- A preamble defining the concept of parallelism linguistically and terminologically.
:Three main sections
.Achieving parallelism between conjunct sentences
Achieving parallelism between sentences preceding and following the introductory particles ḥattā and lākinnā.
Achieving parallelism between interrogative sentences and their answers.
The conclusion summarizes the key findings of the study.

Keywords: Language, Grammar, Parallelism, Syntactic Interpretation, Grammatical Rules .

المقدمة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، تحدى به الإنس والجن، وجعله معجزا إلى يوم الدين، والصلاة والسلام على رسولنا الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

فقد شرّف الله اللغة العربية بكونها لغة القرآن الكريم، لغة الفصاحة والبيان، وقيض لها من علمائنا من يقعد قواعدها ويبين مكنوناتها، ويظهر دقتها وارتباط أجزائها، ومن سمات الدقة في اللغة (التشاكل)، الذي يجعل الكلام سائرا على نظام واحد، آخذا بعضه بعنق بعض، مبرزا حسنه وجماله ودقته.

إن التشاكل في اللغة من الأمور المستحسنة، التي تبين دقة وجمال اللغة، ويظهر التشاكل بداية من اللفظ متمثلا في تأثر حركة الكلمة بما جاورها، وهو ما يعرف بالحمل على الجوار، كجَر (خرب) في: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، مع أنه نعت لـ(جحر) المرفوع، وكذلك صرف مالا ينصرف كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا﴾ فيمن قرأ بتنوين (سَلَاسَلًا)[1]، فكلمة (سلاسلا) صرفت، وإن كانت تستحق المنع من الصرف؛ للتشاكل مع ما جاورها، وهو: (أغلالا) و(سعيرا)، وسواء أكانت الحركة إعرابية كما مثلت، أم حركة بنائية نحو: بناء كلمة (يوم) عند الإضافة إلى المبني في: (أعجبني يومَ قمت).

---

(١) سورة الإنسان : ٤.

قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم بالتنوين، انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٤٨/٦.

وقد قيل في توجيه هذه القراءة إن التنوين لأجل التناسب، وقال الكسائي وغيره من الكوفيين: إن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل التفضيل. انظر: ارتشاف الضرب٨٩٢/٢، والمساعد في تسهيل الفوائد٤٣/٣.

كما يظهر التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه في نحو: (ليس زيد بقائم ولا قاعدًا)، إذ يجوز العطف على الموضع وترك اللفظ، إلا أن خفض (قاعد) أولى؛ للتشاكل اللفظي، وقد استرعى هذا التشاكل اهتمام النحاة، حتى إنهم ذهبوا إلى توهم وجود مصدر حالة وجود معطوف عليه مصدر مؤول من نحو: (ما تأتيني فتحدثني)، فالمضارع (تحدث) منصوب بـ(أن) المضمرة، وهو مصدر معطوف على مصدر متوهم؛ ليحسن التشاكل بينهما، بعطف مصدر على مصدر[١].

كما يظهر التشاكل في الأبواب: كنصب جمع المؤنث السالم بالكسرة حملا على جمع المذكر السالم، إذ لما كان جمع المذكر السالم ينصب ويجر بالياء، اختيرت الكسرة لأن تكون علامة للنصب والجر في جمع المؤنث السالم لأجل التشاكل بينهما.

وفي المضارع إذا وقعت (الواو) بين ياء مفتوحة وكسرة تحذف، مثل: (وعد يَعِد)، ثم قالوا: (تَعِد، نَعِد، أَعِد) بحذف الواو مع عدم وقوعها بين ياء وكسرة ، طردا للباب على وتيرة واحدة، وفي هذا تشاكل وتناغم بين أحرف المضارعة، وكذلك (أَكْرَم) في المضارع (أُكرِم) بحذف الهمزة الثانية تخفيفا، ثم قالوا (تُكرم، نُكرِم، يُكرِم) حذفوا الهمزة حملا لأحرف المضارعة على وتيرة واحدة، والتشاكل بين الألفاظ لا حصر له نحويا وصرفيا.

كذلك يظهر التشاكل بين الجمل في القرآن الكريم، وفيما ورد عن العرب، مما جعل النحاة يوجهون الإعراب بما يُحقق سريان الجمل على نظام مترابط في الاسمية أو الفعلية، ويرجحونه على وجه آخر يستدعي التخالف بين الجمل، ولذا أردت أن ألج في البحث إلى الحديث عن التشاكل بين الجمل، مبينة حكمه،

(١) انظر: المقاصد الشافية ٦/٨٧.

وكيف اهتم النحاة به، وكيف وجهوا الإعراب بما يحقق تشاكل الجمل، وجعلها على نظام مترابط. وسميتة "**أثر التشاكل بين الجمل في توجيه الإعراب دراسة تحليلية**".

ومما دفعني إلى دراسة هذا الموضوع :

أولا– جمع عدد من الشواهد والأمثلة من الأبواب النحوية المختلفة، التي روعي في توجيه إعرابها: التشاكل بين الجمل، وتحليلها.

ثانيا_ الوقوف على توجيهات النحاة للإعراب الذي يحقق التشاكل بين الجمل.

ثالثا_ بيان أثر التشاكل في الأحكام الإعرابية المختلفة.

هذا، وقد سبق البحث دراسات سابقة سلطت الضوء على التشاكل بين الألفاظ، منها:

١– "ظاهرة المشاكلة في التراث النحوي العربي" د. رياض عبود إهوين مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، نيسان ٢٠١٩م.

٢– "التشاكل اللغوي والشُّبَه المثارة لعطف النسق في القرآن الكريم. دراسة نحوية دلالية في تفسير البيضاوي" د. عواد بايق الشمري_ مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود.

٣– "المشاكلة النحوية" بو عباس حسين أحمد ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة السلطان قابوس.

٤– "التناسق في الحركات والحروف والمفردات دراسة تحليلية" د. رباب إبراهيم عبد الفضيل_ مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمنهور ٢٠١٩م.

٥– "التناسق المنطقي في ضبط القاعدة النحوية" فاتح مرزوقبن علي_ بحث منشور في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ديسمبر ٢٠٢٠م.

أما هذا البحث فهو خاص بأثر التشاكل بين الجمل الاسمية والفعلية في التوجيه الإعرابي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون وفق المنهج التحليلي. **وجاءت خطة البحث بعد مقدمتها على النحو التالي:**

التمهيد وفيه الحديث عن مفهوم التشاكل لغة واصطلاحا.

ثم بعد ذلك ثلاثة مباحث، وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: تحقيق التشاكل بين الجمل المتعاطفة. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم التوافق والتخالف بين الجمل المتعاطفة في الاسمية أو الفعلية.

المطلب الثاني: تحقيق التشاكل بعطف الفعلية على الفعلية.

المطلب الثالث: تحقيق التشاكل بعطف الاسمية على الاسمية.

المطلب الرابع: أسباب ترك التشاكل بين الجملتين المتعاطفتين.

المبحث الثاني_ تحقيق التشاكل بين ما قبل (حتى) و(لكن) الابتدائيتين، وما بعدهما من جملة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول_التشاكل بين ما قبل (حتى) وما بعدها.

المطلب الثاني_ التشاكل بين ما قبل (لكن) و(بل) وما بعدهما.

المبحث الثالث_ تحقيق التشاكل بين جملة الاستفهام وجوابها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول_ المطابقة بين السؤال والجواب، وأثرها في توجيه الإعراب.

المطلب الثاني_ العدول عن مطابقة الجواب للسؤال.

ثم خاتمة حوت ما توصلت إليه من نتائج، ثم فهرس يليه ثبت المصادر والمراجع.

والله ولي التوفيق

التمهيد

مفهوم التشاكل بين الجمل لغة واصطلاحا

التشاكل لغة :

الشكل: الشّبَه والمثل. وَقد تشاكل الشيئان، وشاكل كل وَاحِد منهما صاحبه، والمشاكلة: الموافقة، والتشاكل مثله. والشاكلة: الناحية والطريقة والجديلة. وشاكلة الإنسان: شكله وناحيته وطريقته. وفي التنزيل العزيز: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾[1]، أي: على طريقته ومذهبه. وتشاكل الشيئان: تماثلا وتوافقا[2].

التشاكل بين الجمل اصطلاحا:

لم يصطلح النحاة على تعريف معين للتشاكل، ونعني به هنا: التشاكل والتشابه بين الجمل في الاسمية أو الفعلية، وإنما أشاروا إليه في أثناء توجيهاتهم الإعرابية التي تحقق المشاكلة، ومن ذلك قول سيبويه:

"باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدأ مبنيا عليه الفعل، وذلك قولك: (رأيت زيدا وعمرا كلمته) ، و(رأيت عبد الله وزيدا مررت به)، و(لقيت قيسا وبكرا أخذت أباه)، و(لقيت خالدا وزيدا اشتريت له ثوبا).

وإنما اختير النصب ههنا: لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم، إذ كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه، إذ كانوا يقولون: (ضربونى وضربت قومك)، لأنه يليه، فكان أن يكون الكلام على

(١) سورة الإسراء: ٨٤.

(٢) انظر: لسان العرب (ش ك ل).

وجه واحد – إذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بنى عليه الأول – أقرب فى المأخذ"[١].

فسيبويه يشير إلى أن التشاكل بين الجمل أحسن، وعبّر عنه: "بإجراء الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله"، ولذا اختار النصب على المفعولية؛ لتتفق الجملتان المعطوفتان في الفعلية.

وعبّر الكثير من النحاة بلفظ (التشاكل)، كابن السراج إذ يقول: "إذا عطفت جملة على جملة فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبني على الفعل، كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى، وذلك نحو: (ضربتُ زيدًا وعمرًا كلمته) والتقدير: ضربت زيدًا وكلمت عمرًا ، فأضمرت فعلًا يفسره (كلمته)"[٢].

وكذا المنتجب الهمذاني حيث قال: "التشاكل: وهو أن تعطف جملة من فعل وفاعل، على جملة من فعل وفاعل"[٣].

وكذلك قال ابن مالك: "وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى، أحسن من تخالفهما"[٤].

وفي تشاكل السؤال والجواب، يقول الزركشي: "الأصل في الجواب: أن يكون مشاكلا للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك"[٥].

---

(١) الكتاب ٨٨/١_٨٩.

(٢) الأصول في النحو ٢٥٣/٢.

(٣) الكتاب الفريد ٥٧٨/٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٢١/٢. وانظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٠٠/١، والأصول في النحو ٢٥٣/٢، والتعليقة ١٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٥/١، والكتاب الفريد ٩٧/٤، والتذييل والتكميل ٣٢٥/٦، والمقاصد الشافية ٩٥/٣.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٦٥/٤.

وقد عبّر النحاة بألفاظ أخرى متعددة لها نفس المعنى، منها: التجانس. يقول ابن سيده: " قولهم: (ضربتُ زيدًا وعمرًا لَقِيتُه) فكأنه قال: (ولقيت عَمْرًا) لتتجانس الجملتان في التركيب"[١].

والمطابقة[٢]، والتماثل[٣]، والتناسب[٤]، والموافق لإخوانه[٥]، والجمل المعادلة[٦]. وأقوالهم مطروحة خلال البحث.

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٢١٦/٨.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه٧٥٠، والتذييل والتكميل ٣٣/٣، وتوضيح المقاصد٥٨٧/٢.

(٣) انظر: المحتسب ٣٠٢/٢.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٥٠٤/٢، والكافية في علم النحو ٢٢، وشرح قطر الندى ١٩٤، وشرح الأشموني ٤٣٣/١، وحاشية الصبان ١١٤/٢.

(٥) الدر المصون٣٨/٩.

(٦) انظر: المحرر الوجيز٤٣٠/٤، ومغني اللبيب ٧٠٥.

المبحث الأول

تحقيق التشاكل بين الجمل المتعاطفة

العطف في العربية يكون بين المفردات سواء أكان الاسم على الاسم نحو: (قام زيد وعمرو) أم الفعل على الفعل إذا اشتركا في الزمان نحو: (قُمْ واقْعُدْ) و (زيدٌ يَصُومُ ويُصلِّي) و(لَمْ يتَّكِل ولم يَغْفُل) و(لن يبخل ولن يجبُن)، ويكون بين الجمل نحو: (قام زيد وخرج بكر)، و(زيد منطلق وعمرو ذاهب). والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونهما، لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأن ذكر الأولى كالغلط، كما تقول في بدل الغلط: (جاءني زيد عمرو)، و(مررت برجل ثوب)، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف، ليصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا[١]. والحديث في هذا المبحث على أربعة مطالب:

المطلب الأول

حكم التوافق والتخالف بين الجمل المتعاطفة في الاسمية أو الفعلية

الأصل في عطف الجمل أن تعطف الجملة الاسمية على الاسمية والفعلية على الفعلية، أما التخالف بين الجمل فقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول_ أجاز جمهور النحاة عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس، وهو المفهوم من كلامهم: بجواز الرفع والنصب في الاسم المتقدم في جملة الاشتغال إذا عطفت على جملة سابقة. نحو: (قام عمرو وزيدا كرمته) فرفع (زيدٌ) يجعل المعطوف: (زيد كرمته) جملة اسمية، معطوفة على جملة

(١) شرح المفصل ٥/٥-٦.

فعلية، ونصب (زيدًا) يجعل المعطوف: (كرمت زيدا كرمته) جملة فعلية معطوفة على جملة فعلية.

ومن الأدلة على جواز التخالف بين الجملتين المتعاطفتين من حيث الاسمية والفعلية قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾[1] فجملة (والله أمرنا بها) معطوفة على (وجدنا عليها آباءنا) والثانية اسمية، والأولى فعلية[2].

وهذا الحكم غير مختص بـ(الواو) وحدها، بل يجري في غيرها من حروف العطف، نحو: (رأيتُ زيدًا ثمَّ عمرًا مررتُ به)، و(رأيتُ زيدًا أو عمرًا أكرمتُ أخاه)[3].

القول الثاني: المنع_ وهو مذهب ابن جني، حيث قال: "وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر، وفق المركبة من الفعل والفاعل، فتعطف عليها"[4]. وقال أيضا: "والعطف يقتضي التماثل في تركيب الجمل"[5].

وفي قول الشاعر:

عاضها الله غلامًا بعد ما ∴ شابت الأصداغ والضرس نقد[6]

---

(١) سورة الأعراف : ٢٨.

(٢) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٦٤٥/٢.

(٣) المقاصد الشافية٩٦/٣

(٤) الخصائص ٧٣/٢، وانظر: التعليقة ١٢٢/١، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١، واللمحة في شرح الملحة ٧٠٤/٢.

(٥) المحتسب٣٠٢/٢.

(٦) البيت من الرمل، نسب إلى الهذلي وليس في ديوان الهذليين، وهو من شواهد: المحكم والمحيط الأعظم٣١٦/٦، ولسان العرب (ن ق د). والخصائص ٧٣/٢، ومغني اللبيب =

حيث عطف جملة من مبتدأ وخبر:(والضرس نقد)، على أخرى من فعل وفاعل: (والضرس نقد)، على التقديم والتأخير، أي: (ونقد الضرس)[١]؛ حتى يتشاكلا في الفعلية.

ورد المانعون على الآية السابقة فقالوا : (الله) فاعل بفعل مضمر؛ لأن حرف العطف إذا عطف على الجملة الفعلية صار يقتضي الفعل، وتنزل في ذلك منزلة الحروف الطالبة بالفعل، فتنزل هذا منزلة قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[٢]، فكما يقال: (أحد) فاعل بفعل مضمر، يقال في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾ فاعل بفعل مضمر. وقد علّق ابن أبي الربيع على هذا القول فقال: "ولا تَثْبُت بمثل هذا قاعدة"[٣].

القول الثالث–الجواز مع (الواو) فقط، نُسب إلى الفارسي، ومذهبه مع الجمهور، قال في الحجة: "ألا ترى أنّهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها؟ فمن ذلك أنّ ما كان معطوفًا على جملة، من فعل وفاعل، واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل، يختار فيه النصب، ولو لم يكن قبله الفعل والفاعل: لاختاروا الرفع"[٤].

=

٦٣١/١.

عاضها: عوّضها ممن مات من أولادها غلاما، ولدته بعد ما أسنت، وشاب رأسها، وتكسرت أسنانها، فأحبته أشد محبة لأنها قد يئست أن تلد غيره. والنقد: بالفتح، تآكل في الضرس. (شرح شواهد المغني٢/٨٧٣).

(١) الخصائص٢/٧٣.

(٢) سورة التوبة :٦.

(٣) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/٦٤٥_٦٤٦.

(٤) الحجة للقراء السبعة٢/٤٦٤.

المطلب الثاني

تحقيق التشاكل بعطف الفعلية على الفعلية

لما كان التشاكل بين الجمل أمرا مستحسنا كما سبق ذكره، وجّه النحاة الإعراب نحو وجهة معينة تجعل الجملة المعطوفة متشاكلة مع الجملة المعطوف عليها فيتحقق التشاكل بعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية، ويتبين مراعاتهم للإعراب في عدد من المواضع، ومنها:

١_ ترجيح نصب الاسم المشغول عنه لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية.

أجاز النحاة إعراب (عمرو) في نحو: (عمر كلمته) مفعولا به لفعل محذوف، أو مبتدأ، والرفع هو المختار؛ لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع أغني عنه، فكان أولى.

أما إذا كانت جملة الاشتغال معطوفة على جملة فعلية لم تبن على مبتدأ في نحو: (رأيت زيدا وعمرا كلمته)، و(قام زيد وعمرًا ضربته)، و(كنت أخاك وزيدًا أكرمته)؛ فالنصب على المفعولية أحسن وأرجح؛ إذ تكون الجملة فعلية، وتكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، فيتحقق التشاكل، فإذا رفعت فالجملة اسمية، فتكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية، فلا يحصل التشاكل بينهما(١).

يقول الشاطبي: "من مواضع اختيار النصب: أنْ يعطف الاسم السابق على اسم عمل فيه فعل متقدّم... نحو: (جاء زيدٌ وعمرًا كلّمته)، و(ذهب أخوك وعمرًا مررت به،) وما أشبه ذلك، فكل هذا يختار في النصب في الاسم السابق

(١) انظر: الكتاب ٨٨/١_٨٩، والتعليقة١٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٤/١_٤٠٥، والبديع في علم العربية١٤٨/١، وارتشاف الضرب ٢١٦٨/٤، وشرح قطر الندى ١٩٤، والمقاصد الشافية ٩٥/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٥٠/١، همع الهوامع٥٧/١.

على جملة الاشتغال، ووجه ذلك: طلب المشاكلة بين الجملتين؛ لأنه إذا انتصب السابق أو ارتفع بالفعل صارت الجملة فعلية، فشاكلت الجملة الأولى وهي فعلية، فحصل عطف جملة فعلية على جملة فعلية، ولو ارتفع الاسم على الابتداء لكان من عطف جملة اسمية على جملة فعلية فانتفت المشاكلة، وهي مختارة في كلام العرب، فكان النصب مختارا، ويجوز الرفع وإن كان مرجوحا، فتقول: (جاء زيد وعمرو كلمته)"[١]

وذكر ابن هشام: أن الاسم إذا كان مقترنا بعاطف، وسبق بجملة فعلية كقولك: (قام زيد وعمرا أكرمته) فنصب (عمرا) أرجح؛ وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية، لأن التقدير: (وأكرمت عمرا أكرمته)، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية، وهما متناسبان، والتناسب في العطف أولى من التخالف[٢].

فلو قيل: بجواز الوجهين الرفع والنصب بلا ترجيح؛ لأن في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح، فينبغي التساوي بين الرفع والنصب، رُدّ: بأن ترجيح نصب الاسم المتقدم في الجملة الاشتغالية لأجل تحقيق التشاكل هو: الراجح، ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير، لضعفه بكثرة الحذف في العربية، وقلة تخالف المتعاطفين، فاعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير؛ لأن التقدير خطبه سهل، والتخالف قليل[٣].

وقد تحقق التشاكل في القرآن الكريم، ووردت آيات منصوبة عند جميع القراء، وبالرغم من أنها تحتمل وجه الرفع إلا أنها قرئت بالنصب على الراجح، منها:

(١) المقاصد الشافية٣/٩٥، وانظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٠٤، والكافية في علم النحو ٢٢.

(٢) شرح قطر الندى ١٩٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/١١٤.

- نَصْب (الأرض) في قوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾[1] بفعل محذوف، والجملة فعلية معطوفة على الفعلية قبلها: (ولقد جعلنا في السماء...)، والمعنى: على أن الله _تعالى_ هو الذي جعل في السماء بروجا، ومد الأرض، وألقى فيها رواسي[2].
- ونصْب {الجان} في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴾[3] للمشاكلة؛ حيث يتحقق بهذا التوجيه عطف جملة: {الجان خلقناه} على جملة فعلية، وهي {وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ }[4]، ولأن الرفع يجعل الكلام من قبيل عطف الجملة الاسمية على الفعلية.
- ونصب (الأنعام) في قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[5] لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية وهي (خلق الإنسان) ، أما الرفع _ولم يرد به القرآن الكريم_ فيجعل العطف عطف جملة اسمية على جملة فعلية، فلا يحصل بينهما تشاكل.

---

(١) سورة الحجر : ١٦_١٩.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٧٩/٢، والكتاب الفريد٦٦/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/٦، والدر المصون١٥١/٧.

(٣) سورة الحجر : ٢٦_٢٧.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد٤٧١/٤، وانظر: التبيان٧٨٠/٢ ، والدر المصون١٥٧/٧.

(٥) سورة النحل : ٤_٥.

قال المنتجب الهمذاني: "قوله عز وجل: {والأنعام} انتصابه بمضمر دل عليه {خلقها} أي: وخلق الأنعام، فحذف الفعل، ثم فسر بقوله: {خلقها}. ... ويجوز في الكلام رفعه على الابتداء، والنصب هو المختار؛ لأن قبله فعلا وهو {خلق}، والتشاكل في كلام القوم مطلوب"(١).

ونصب (الأرض) في قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾(٢) بإضمار فعل محذوف يفسره المذكور(٣). وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾(٤) بإضمار فعل يفسره (دحاها)(٥).

- كذلك جاء النصب في الشعر، كقول الشاعر:

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ ∴ أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ∴ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا(٦)

---

(١) الكتاب الفريد٤/٩٧، وانظر: شرح قطر الندى١٩٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح١/٤٥٠.

(٢) سورة الرحمن: ٩-١٠.

(٣) الكتاب الفريد٦/٦٣.

(٤) سورة النازعات : ٢٩-٣٠.

) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٥/٢٨٠، وانظر: معاني القرآن للأخفش١/٨٥ ، ومشكل (5 إعراب القرآن لمكي٢/٧٧٩، والتبيان٢/١٢٧٠.

(٦) البيت من المنسرح ، نسب إلى الربيع بن ضبع الفزاري في: الكتاب ١/٨٩_٩٠، وحماسة وحماسة البحتري ٣٩٨، وشرح كتاب سيبويه السيرافي١/٣٨٧، والمحكم والمحيط الأعظم ٨/٢١٥، والبسيط في شرح الجمل ٢/٦٥٤، والمقاصد الشافية ٣/٩٦.

المعنى: صار لا يضبط السلاح بيده، ويخشى العير، ويخاف الرياح والمطر ولو مع غيره، وكل هذا كناية عن بلوغه غاية الضعف والهرم.

=

فقد نصب (الذئب) على الاشتغال، والتقدير: وأخشى الذئب أخشاه، ويكون معطوفا على (أصبحت)، وهو حينئذٍ من عطف الفعلية على الفعلية أيضا. ويجوز أن يكون معطوفا على (لا أحمل السلاح)، ويكون خبرا عن (أصبحت).

فهذه الشواهد السابقة _كما ذكرت سابقا_ جاءت في القرآن على قراءة النصب فقط، وكان النصب فيها ظاهرا، وهناك من الشواهد ما لم يكن النصب فيها ظاهرا، أو كان النصب قراءة، وللآية قراءات أخرى، ولذا بيّن المفسرون والنحاة الإعراب الأحسن المحقق للتشاكل.

ففي قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾[(١)] ذكروا في إعراب (الموتى) وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر، والثاني: في موضع نصب بفعل محذوف؛ أي: ويبعث الله الموتى. والراجح النصب لأجل تحقيق التشاكل.

قال المنتجب الهمذاني: "وقوله: (والموتى يبعثهم الله) ابتداء وخبر، ولك أن تجعل (والموتى) في موضع نصب بمحذوف، دل عليه هذا الظاهر، تقديره: (ويبعث الله الموتى يبعثهم الله)، وهو أحسن؛ لأجل التشاكل، وهو أن تعطف جملة من فعل وفاعل على جملة من فعل وفاعل، وعلى الوجه الأول إنما تعطف جملة من ابتداء وخبر، على جملة من فعل وفاعل"[(٢)].

=

الشاهد فيه: قوله: (أصبحت لا أحمل السلاح... والذئب أخشاه) حيث: اختير نصب (الذئب)؛ ليتشاكل مع ما قبله في الفعلية.

(١) سورة الأنعام: ٣٦.

(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٥٧٨، وانظر: الدر المصون٤/٦١٠.

وفي قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[١].

وردت قراءتان: قرأ الجمهور: (والظالمين) بالنصب، وقرأ ابن الزبير وابن أبي عبلة: (والظالمون) بالرفع[٢].

وقد اختار النحاة: النصب بفعل محذوف تقديره: (عذّب)، لأنه الأحسن المحقق للتشاكل؛ إذ تصير الجملة فعلية معطوفة على جملة (يدخل).

يقول السيرافي: "حمل الثاني على الأول أجود، حتى يكون الكلام على نظم واحد في حمل الجملتين على الفعل... وتقديره: ويعذب الظالمين؛ لأن الجملة التي قبلها مصدرة بفعل وهو (يدخل)"[٣].

ويعلل ابن فضّال النصب: بأنه يؤدي إلى اعتدال الكلام، فقال: "والوجه: النصب بإضمار فعل؛ لأن في صدر الكلام فعلا، وهو قوله: {يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ}، فأضمر فيه فعلا ليعتدل الكلام بعطف فعل على فعل"[٤].

أما رفع (والظالمون) ففيه: عطف جملة اسمية على فعلية، ولأجل أن هذا لا يحقق التشاكل، علّق النحاة على القراءة:

فالزجاج لا يرى القراءة بها من وجهين: أحدهما: أنها خلاف المصحف، والآخر: إن كانت تجوز في العربية على أن يرفع (الظالمين) بالابتداء، والذي بعده خبر الابتداء، إلا أن الاختيار النصب، ولا يختار للقرآن إلا أَجْوَد الوجوه[٥].

---

(١) سورة الإنسان: ٣١.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٦٧، والمحتسب ٢/ ٣٤٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه٣٨٦/١، وانظر: الحجة للقراء السبعة٣٦١/٣، والمفصل في صنعة الإعراب ص٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٤/١، والدر المصون ٦٢٧/١٠.

(٤) النكت في القرآن الكريم٥٣٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٤/٥.

وذكر ابن جني أنها جملة مستأنفة(١)، وذكر أبو حيان: أنها واو عطف، من عطف جملة اسمية على فعلية، وهو جائز حسن(٢).

ورده السمين والألوسي: بأن العطف وجه مرجوح لعدم المناسبة(٣).

والحق: أنه وجه صحيح، ولا وجه لإنكار القراءة به، إلا أن حمله على الاستئناف أولى؛ حتى لا يُحمل القرآن على وجه مرجوح.

والدليل أيضا على مراعاة التشاكل:

أنه لما كان النصب مستحسنا لأجل التشاكل في العطف، وكان سيبويه يوجه الإعراب دائما نحو الأحسن وجاء القرآن بالرفع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾(٤)، لم يحمله على الوجه المرجوح في باب الاشتغال؛ إذ لو كان منه لكان النصب أوجه وأحسن، والقراءة بالرفع، والأولى ألا يحمل القرآن على المرجوح.

ولذا وجه سيبويه رفع (طائفة) في الآية على أن: (الواو) للإبتداء، (وطائفة) مبتدأ، قال سيبويه: "فإنما وجهوه على أنه (يغشى طائفة منكم وطائفة فى هذه الحال)، كأنه قال: إذ طائفة فى هذه الحال، فإنما جعله وقتا، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هى واو الابتداء"(٥).

فسيبويه وإن لم يصرح بسبب اختياره للابتداء إلا أنه واضح، وصرّح به السيرافي فقال:

---

(١) المحتسب ٣٤٤/٢، انظر: المحرر الوجيز٤١٥/٥.

(٢) البحر المحيط ٣٧٠/١٠.

(٣) الدر المصون ٦٢٧/١٠، وروح المعاني للألوسي١٨٥/١٥.

(٤) سورة آل عمران : ١٥٤.

(٥) الكتاب٩٠/١، وانظر: المقتضب ١٢٥/٤.

"فأما قول الله تعالى: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ فإنما اختير الرفع في الثاني، وإن كان قبله جملة مبنية على فعل، من قبل أن هذه (الواو) ليست بواو عطف، فيكون حكمها ما ذكرنا، وإنما هي (واو) الابتداء تقع للحال، كقولك: (لقيت زيدا وأبوه قائم) و(رأيت أباك وعمرو منطلق)، وإنما أردت: (لقيت زيدا في حال: أبوه فيها قائم)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ كأنه قال: يغشى طائفة منكم في حال طائفة قد أهمتهم أنفسهم، أو يغشى طائفة منكم إذ طائفة قد أهمتهم أنفسهم، وهذه الواو تسمى واو الابتداء.

وقد يجوز النصب على أن تجعلها واو عطف بإضمار: (أهمتهم طائفة قد أهمتهم أنفسهم)، ويجوز أن تجعلها واو عطف، وترفع على ما ذكرنا ما قولك: (لقيت زيدا وعمرو كلمته) إلا أنا جعلناها واو الابتداء؛ لأن القراءة بالرفع، فحملناه على أجود الوجوه في المرفوع"(١).

فالسيرافي يبين أن توجيه الرفع بحمل (الواو) على ما ذكرنا من قولك: (لقيت زيدا وعمروكلمته)، إلا أن كون (الواو) للابتداء أجود، لأن الرفع يجعل الجملة معطوفة على جملة فعلية.

إلا أنه كلامه يحتاج إلى مناقشة: فما معنى قوله: "واو ابتداء تقع للحال"، فالكلام يحتمل أنه يقصد بالحال: أن الآية مسوقة لبيان حال المنافقين، فهي جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وإما أن تكون حالية والجملة في محل نصب حال، مبينة لفظاعة الهول، مؤكدة لعظم النعم في الخلاص منها. وعليه فـ(الواو) هل هي مبتدأة أو حالية. وإن كنت أرجح الابتداء على الحالية إذ معناها أوضح.

(١) شرح كتاب سيبويه١/٣٨٨.

وقريب مما ذكره السيرافي اعتمده عدد من النحاة فذكروا أن (الواو) في الآية حالية وابتدائية، يقول ابن عقيل: "(واو) تسمى واو الحال وواو الابتداء"(١).

وهذا خلط لهما؛ فلماذا تطلق (واو الابتداء) على (واو الحال)، و(واو الاستئناف) ولكل منهما تأثير مختلف في الإعراب.

وكذلك وجه الفراء الرفع على الابتداء، والخبر إما جملة (قد أهمتهم أنفسهم)، أو جملة (يظنون)، ومنع أن يكون الرفع من باب الاشتغال كما يُفهم من كلامه حيث قال: "ترفع (الطائفة) بقوله (أهمتهم) بما رجع من ذكرها، وإن شئت رفعتها بقوله: (يظنون بالله غير الحق)، ولو كانت نصبا لكان صوابا مثل قوله في الأعراف: (فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة)(٢)"(٣).

وذكر ابن يعيش وابن مالك أن (الواو) للحال، قال ابن مالك: "﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ فـ(الواو) واو الحال، و(طائفة) مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدّر، كأنه قال: وطائفة من غيركم، وهم المنافقون"(٤).

وخلاصة القول في ذلك: أن الواو في قوله ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ إما ابتدائية أو حالية، و(طائفة) مبتدأ وخبره (يظنون) أو(أهمتهم أنفسهم)، ولم تكن الواو (واو عطف) حتى لا تُحمل على الوجه المرجوح في باب الاشتغال.

٢_- **ترجيح الحمل على الجملة الفعليةإذا عطفت على مثلها، نحو:** (ضربت زيدا وعمرو قام) و(قعد زيد وعمرو قام) فيجوز في إعراب (عمرو) الرفع:

---

(١) المساعد ٤٥/٢ ، وانظر: الكشاف ٤٢٧/٤، والكتاب الفريد٢٦٢/٤، مغني اللبيب٤٧١، والمقاصد الشافية ٥٠٢/٣.

(٢) آية٣٠.

(٣) معاني القرآن ٢٤٠/١، وانظر: مجاز القرآن ١٠٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٠/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٠/١، وانظر: شرح المفصل٢٥/٢.

على الابتداء، أو الفاعلية، بفعل محذوف، إلا أن الرفع على الفاعلية أحسن وأرجح؛ ليتحقق التشاكل بعطف الجملة الفعلية على جملة فعلية[١].

وهنا يظهر أثر التشاكل في توجيه الإعراب: وذلك لأن جمهور النحاة يمنع تقدم الفاعل على الفعل[٢] ويوجب إعراب (عمرو) في: (عمرو قام) مبتدأ، ما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل، ولما صارت الجملة معطوفة على جملة فعلية استحسِن الإعراب على الفاعلية بفعل محذوف؛ لأن هذا الإعراب يحقق التشاكل بين المعطوف والمعطوف علية.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[٣]. حيث يجوز إعراب (هم) في الآية على وجهين:

الأول_ في محل رفع فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر، وتكون المسألة من باب الاشتغال، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، وتكون الجملة فعلية معطوفة على جملة فعلية، وهي: {فلا يخفف}.

الثاني_ في محل رفع بالابتداء وما بعده خبرٌ عنه، وتكون قد عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

ولأجل تحقيق التشاكل: استحسن أبو حيان والسمين الوجه الأول وهو الفاعلية؛ قال أبو حيان: "ويقوي هذا الوجه ويحسنه كونه تقدم قوله: (فلا يخفف) وهو جملة فعلية، إذ لولا تقدم الجملة الفعلية لكان الأرجح الرفع على الابتداء"[٤]، وحمل القرآن على الأرجح أحسن وأولى.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٦٩/٤، ومغني اللبيب ٤٩٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٦٠/١.

(٢) ويجيزه الكوفيون.

(٣) سورة البقرة : ٨٦.

(٤) البحر المحيط ٤٧٥/١، وانظر: الدر المصون ١/ ٤٩٢.

٣- ترجيح نصب الاسم المشغول عنه لعطف جملة فعلية على جملة الاشتغال.

كما يحسن النصب في باب الاشتغال، أو الرفع بفعل محذوف مراعاة لتشاكل عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية السابقة، روعي أيضا النصب لأجل التشاكل مع الجملة الفعلية اللاحقة المعطوفة على جملة الاشتغال.

كـ (زيد) في: (زيدا ضربته وأكرمت عمرا)، إذ يجوز في (زيد): الرفع والنصب، وإنما ترجح النصب مراعاة للجملة الفعلية اللاحقة.

المطلب الثالث

تحقيق التشاكل بعطف الاسمية على الاسمية

كما استحسن النحاة مراعاة الفعلية في العطف استحسنوا مراعاة الاسمية، ووجهوا الإعراب بما يحقق التشاكل، ومن ذلك :

١_ إذا جاءت الجملة اسمية خبرها مفرد أو شبه جملة، ثم عطف عليها جملة يجوز إعراب الاسم المتقدم فيها مفعولا بفعل محذوف أو مبتدأ، وذلك نحو: (زيد منطلق وخالد ضربته)، (إنّ زيدا فيها وعمرو أدخلته). كان الاختيار فيه : الرفع؛ لتحقيق التشاكل بعطف اسمية على اسمية.

قال سيبويه: "ولو قلت: (إنّ زيدا فيها) أو (إنّ فيها زيدا وعمرو أدخلته أو دخلت به)، رفعته ... لأن (إنّ) ليس بفعل، وإنما هو مشبه به"(١)، فلا تُضْمِر قبل (عمرو) فعلا، حتى تكون الجملة الثانية مشاكلة للأولى(٢).

فمثال: (خالد ضربته) (عمرو أدخلته) بدون العطف يترجح فيها الرفع على الابتداء؛ لسلامته من التقدير، والجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام من المبتدأ والخبر حينئذ جملة اسمية. ولذا لما عطفت على جملة اسمية زاد الرفع بالابتداء قوة.

وجاء القرآن الكريم بالرفع كقوله تعالى:﴿ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾(٣) فـ(الشعراء) مرفوعة على الابتداء، وقواه التشاكل في العطف. ويجوز على ضعف وجه النصب بإضمار فعل يفسره (يتبعهم).

---

(١) الكتاب ٩٥/١.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١، والبسيط في شرح الجمل ٦٤٩/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥/٤.

(٣) سورة الشعراء : ٢٢٣-٢٢٤.

قال ابن الشجري: "فإن كانت الجملة المبدوء بها اسميّة، قوي الرفع؛ لمشاكلة الثانية للأولى، كقولك: (زيد منطلق وخالد ضربته)، ومثله في التنزيل: ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾، ولو نصب {الشُّعَراءُ} بتقدير: (ويتّبع الغاوون الشّعراء)، كان النصب ضعيفا؛ لتخالف الكلامين"(١)

وكذلك إذا كانت الجملة الاشتغالية بعد جملة اسمية بني الفعل فيها على (ما) التعجبية نحو: (ما أحسن عبد الله وزيد قد رأيناه)، و(ما أحسن زيدًا وعمرو أكرمته عنده)، ترجح الرفع على الابتداء؛ للتشاكل مع الجملة الاسمية الكبرى (ما أحسن)، ولا أثر للعطف على الجملة الفعلية، لأن (أحسن) وإن كان فعلا فقد قرب شبهه من الاسم، فبعد بذلك عن شبهه الفعل، فهو لا يتصرف كما أن الاسم لا يتصرف، وقد صُغِّر هذا كما تصغر الأسماء نحو: (ما أميلح زيدا)، فخواص الأسماء أغلب عليه من خواص الأفعال، حتى اعتقد الكوفيون اسميته.

وكأنه ليس في الكلام اسم مبني على الفعل، فصار بمنزلة (إنّ) في اختيار رفع الاسم في الجملة الثانية، على أن: (ما أحسن زيدا) صدر الكلام اسم مرفوع وهو (ما)، وبذلك تكون الجملة الثانية مصدرة باسم أيضا(٢).

(١) أمالي ابن الشجري٢/٨٦.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٤٠٠، والتعليقة على كتاب سيبويه١/١٢٥، والتذييل والتكميل ٦/٣٣٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٤٥٥.

٢- **إذا احتملت الجملة أن تكون اسمية أو فعلية، ورجحت الفعلية** نحو:

- الجملة التي يتقدم فيها اسم مرفوع مسبوق بأداة يكثر دخولها على الفعل كهمزة الاستفهام[١] في قوله تعالى: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[٢] إذ يجوز إعراب (بشر) فاعلا محذوف الفعل، أو مبتدأ وما بعده جملة الخبر، والأرجح الفاعلية.
- أو كانت الجملة مسبوقة بهمزة الاستفهام معطوف عليها جملة فعلية. كقول الشاعر:

وقمت للطيف مرتاعًا وأرّقني ∴ فقلت: أَهْي سَرَتْ أم عادني

قويت الفاعلية، وصار تقدير الفعل أكثر رجحانا؛ لسببين: وجود الهمزة، والتشاكل بعطف جملة فعلية عليها، وهو ما عبر عنه ابن هشام بقوله: "وتقدير الفعلية...أكثر رجحانا من تقديرها في: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾، لمعادلتها الفعلية"[١].

---

(١) لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها؛ لأنها أم الباب، وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها. التصريح بمضمون التوضيح١/٤٤٨.

(٢) سورة التغابن :٦٤.

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في: المحكم والمحيط الأعظم٤/٣٤١، والمفصل في صنعة الإعراب٤٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش٥/٣١١، ومغني اللبيب٤٩٥، وهمع الهوامع٣/١٩٨، ونُسب إلى: زياد بن منقذ في: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ١/٢٧١_٢٧١.

اللغة: الطيف: الخيال. المرتاع: الخائف. أرقني: أسهرني. عاد: زار.

المعنى: لقد نهض الطيف الذي جاءه زائرا، والخوف يستبد به، ويسأل نفسه: أهى حقيقة التي زارت أم كان ذلك حلما؟!

والشاهد قوله: "أهي سرت أم عادني حلم" ووجه: ترجيح إعراب (هي) فاعل لفعل محذوف؛ لوجود (همزة الاستفهام)، والتشاكل مع الجملة الفعلية بعدها.

أما إذا كانت الجملة مسبوقة بهمزة استفهام وعطف عليها جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[٢] فللنحاة فيها ثلاثة أقوال:

الأول_ ترجيح الاسمية لمناسبة الجملة الاسمية المعطوفة عليها، حيث ذكر ابن هشام: أن تقدير الاسمية في: {ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ } أرجح منه في: ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها للاسمية، وهي: {أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ}[٣].

الثاني_ترجيح الفعلية؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم[٤]، والتخالف جائزو كعطف الفعلية على الاسمية في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴾[٥] وعليه: فـ(أنتم) في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ يترجح إعرابها فاعلا لفعل قد حذف[٦].

الثالث_ جواز اعتبار الاسمية والفعلية بلا مرجح، فالابتداء يرجحه: الجملة الاسمية المعطوفة عليها، والتشاكل أولى من التخالف، والفاعلية _بفعل محذوف_ يرجحه: همزة الاستفهام، وإذا تعارض المرجحان تساقطا، وبقي الوجهان على السواء، قاله: الشيخ خالد[٧].

وقول الشيخ خالد أولى عندي بالقبول، لأن كل وجه منهما له مرجحه فتساويا.

=

(١) مغني اللبيب ٤٩٥.

(٢) سورة الواقعة : ٥٩.

(٣) مغني اللبيب ٧٠٥، وانظر التصريح بمضمون التوضيح ٤٦١/١.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٧٩/٢.

(٥) سورة الجن :٢٥.

(٦) تمهيد القواعد٣٤٦٢/٧، وشرح الأشموني٣٨٨/١.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣٩٦/١، وانظر: حاشية الصبان ١٥٠/٣.

وبذلك نرى أثر التشاكل في توجيه الإعراب فـ: ﴿ أَبَشَرٌ يَهۡدُونَنَا ﴾، **(سَرَتْ أم عادني حُلُم)**، ﴿ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ ﴾ فكلها أسماء تقدمتها همزة الاستفهام، والفاعلية في الأولى راجحة، وفي الثانية أكثر رجحانا، وفي الثالثة جائزة لا راجحة على ما سبق بيانه.

٣- توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾[١].

وردت الآية ضمن عدد من الآيات قبلها وبعدها تبدأ بجملة اسمية قال تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٞ تَنتَشِرُونَ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبۡتِغَآؤُكُم مِّن فَضۡلِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَسۡمَعُونَ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَيُحۡيِۦ بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ﴾[٢].

فهذه الآيات تبدأ بالخبر (جار ومجرور)، ثم المبتدأ وهو المصدر المؤول من (أن والفعل)، أو المصدر الصريح، إلا هذه الآية ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ ﴾ التي ابتدئت بالجار والمجرور، ووليها فعل مضارع، وقد خرّجها النحاة على عدة تخريجات، منها[٣]:

---

(١) سورة الروم : ٢٤.

(٢) سورة الروم :٢٠-٢٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٢٣/٢، والكتاب الفريد١٩١/٥، وشرح التسهيل ٢٣٤/١، والبحر المحيط٣٨٣/٨.

الأول_ إضمار (أن) وإنزال الفعل منزلة المصدر، أي: ومن آياته أن يريكم البرق، أي: إراؤكم البرق، فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة والفعل مبتدأ، والخبر {ومن آياته}، وهذا أجود في العطف _كما قال الزجاج_[١]، وكما قال السمين الحلبي: "وهو الظاهر الموافق لإخوانه"[٢].

الثاني_ لا تقدير في الجملة، وهي جملة فعلية تقدم فيها الجار والمجرور في موضع نصب على الحال، لكن اعتبار الجملة الفعلية يخرجها من نسق الآيات.

وأشار الفراء إلى الوجهين السابقين دون ترجيح لأحدهما، فقال: "وقوله: ﴿يَسْمَعُونَ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا﴾ وقبل ذلك وبعده (أن _ أن) وكل صواب، فمن أظهر (أن) فهي في موضع اسم مرفوع ، كما قال: (ومن آياته منامكم بالليل والنهار) ... وإن شئت: (يريكم من آياته البرق)، فلا تضمر (أن)، ولا غيره"[٣].

وأرى أن القول بحذف (أن) أرجح؛ لأن تقدير الفعلية مع كونه لا يحوج إلى تقدير، إلا أن التشاكل مع الجمل أولى، فتصير الجمل كلها على نظام مترابط في الاسمية، تقدم فيها الجار والمجرور وتأخر المبتدأ.

٤_توجيه إعراب (الذين كفروا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾[٤].

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٢/٤.

(٢) الدر المصون ٣٨/٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٢٣/٢.

(٤) سورة فاطر: ٦_٧.

أجاز النحاة إعراب: (الَّذِينَ كَفَرُوا) في موضع رفع بالابتداء، أو البدلية من الضمير في (يكونوا)، أو في موضع نصب بدلا من (حِزْبَهُ)، أو في موضع خفض بدلا من (أَصْحابِ).

إلا أن الابتداء أرجح؛ لعطف (الَّذِينَ آمَنُوا) عليه بعد ذلك؛ فيتشاكلا في الاسمية، وهو ما عبر عنه ابن عطيه بقوله: "وهذا هو الحسن؛ لعطف (الَّذِينَ آمَنُوا) عليه بعد ذلك؛ فهي جملتان تعادلتا"(١).

وذكر أبو حيان في تعليقه على مرجوحية الإعرابات الأخرى: "وهذا كله بمعزل من فصاحة التقسيم وجزالة التركيب"(٢).

٥_ لدقتهم في الإعراب لوحظ في العطف على الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية أن التشاكل يتحقق بالعطف على الجملة الاسمية الكبرى، أو يتحقق بالعطف على الجملة الفعلية الصغرى، فأجازوا رفع الاسم المشتغل عنه الواقع بعد العاطف على الابتداء، والنصب على المفعولية، جوازا حسنا دون ترجيح.

ففي نحو: (زيد قام أبوه وعمرو أكرمته) أو (وعمرا)، (عمرو) يجوز أن ينصب على المفعولية، أو يرفع على الابتداء، وكلاهما محقق للتشاكل.

وفي ذلك يقول سيبويه: "هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم مبنيّ على الفعل، أىّ ذلك فعلتَ جاز، فإن حمَلتَه على الاسم الذى بنى عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه، إذا قلت: (زيد لقيته)، وإن حملته على الذى بُنى على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز فى الذى

(١) المحرر الوجيز ٤/٤٣٠.

(٢) البحر المحيط ٩/١٤.

قبله، وذلك قولك: (عمرو لقيته وزيد كلمته)، إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: (عمرو لقيته وزيدًا كلمته)[١].

وهذا ما رجحه الكثير من النحاة : كابن السراج[٢]، وابن الحاجب[٣]، وابن عصفور[٤]، وغيرهم[٥].

ومن النحاة من جعل جواز الأمرين مقتصرا على صلاحية المعطوف لأن يكون في موضع الخبر نحو: (هند قامت وعمرًا أكرمته في دارها)، فإن لم يصلح للخبرية نحو: (زيد قام وعمرو أكرمته) ترجح رفع (عمرو)؛ لأن العطف على الفعلية يؤدي إلى مخالفة، وذلك لأن المعطوف على الخبر خبر مثله، و(عمرو) لا يصح أن يكون خبرا عن (زيد) لأنه غير مشتمل على ضمير المبتدأ، ومن ثَمّ لا يعطف على الخبر إلا على تقدير ضمير ليكون التقدير: (عند زيد ، أو في دار زيد).

قال أبو الفداء: "واعلم أنّ نصب (وعمرًا أكرمته) عطفا على الجملة الصغرى لا يستقيم، إلّا أن يقدّر في الجملة المعطوفة ضمير يعود إلى (زيد)، نحو: (عنده) أو (في داره)، بحيث يصير التقدير: (زيد قام وعمرا أكرمته في داره)، لأن الجملة المعطوفة إذا لم يكن فيها ضمير يعود إلى المبتدأ، لا تصح

(١) الكتاب ٩١/١ .

(٢) الأصول في النحو ٢٥٣/٢.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٥٠٦/٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١.

(٥) البديع في علم العربية ١٤٨/١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٧٥، وشرح قطر الندى ١٩٦، والمقاصد الشافية ١٠٣/٣، وتمهيد القواعد ١٦٨٨/٤.

أن تكون خبرا عنه، وإذا لم تصح أن تكون خبرا، لا يصح عطفها على خبره، لوجوب أن يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه"[١].

ومنهم من رجح المفعولية، ورأى أن التشاكل مع الجملة الصغرى أحسن من التشاكل مع الكبرى؛ لأن الصغرى أقرب، وهم كثيرًا ما يراعون الجوار، كقولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)[٢].

والراجح عندي مذهب سيبويه ومن تبعه من جواز الأمرين دون اشتراط الضمير لأسباب:

أولا_ إجماع القراء على نصب: (السماء) في قوله تعالى :﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ﴾[٣]، وليس فيها ضمير يعود على (النجم والشجر)، والتقدير: يسجدان ورفع السماء. فلما أضمر (رفع)، فسّره بقوله: (رفعها)[٤].

الثاني_ لا يشترط إعادة الضمير وإن كان المعطوف هو عين الخبر، لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل[٥].

الثالث_ ورود شواهد قرآنية لمشغول عنه معطوف على جملة ذات وجهين وجاز فيها النصب والرفع كقوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴾[٦]، قُرأ برفع (والقمر)

(١) الكناش في فني النحو والصرف١/١٧٤، وانظر: تعليق الفرائد٤/٢٩٤.

(٢) التذييل والتكميل ٦/٣٣١.

(٣) سورة الرحمن : ٦–٧.

(٤) المحتسب٢/٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥١، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع٢/٦٥٠.

(٥) حاشية الصبان ٢/١١٧.

(٦) سورة يس ٣٨_٣٩.

ونصبها[١] فالرفع على الابتداء وما بعده خبر عنه، والنصب على إضمار فعل فسره ما بعده تقديره: وقدّرنا القمر قدّرناه.

ومثله في جواز اعتبار الفعلية والاسمية لملاحظة تحقق التشاكل مع الجملة المعطوف عليها في كل وجه: (زيد قام وعمرو قعد عنده)، إذ يستوي في (عمرو): الرفع على الفاعلية، والابتداء[٢]، فالرفع على الابتداء مراعاة للجملة الاسمية لكبرى، وعلى الفاعلية مراعاة للجملة الفعلية الصغرى، فالتشاكل حاصل على كلا الوجهين.

قال ابن هشام: "فإن قلت: (زيد قام وعمرو قعد عنده) فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع"[٣].

كذلك يجوز الوجهان إذا كانت الجملة المعطوف عليها اسمية خبرها وصف يعمل عمل الفعل نحو: (هذا ضارب عبد الله وزيد يمر به)، و(زيد ضارب عمرو غدا وزيد سيضربه)، فالتشاكل متحقق سواء رفع (زيد) أم نصب، لأنه إذا رفع: كان مبتدأ مخبرًا عنه بجملة فعلية، معطوفًا على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعليه، فيتحقق التشاكل في الاسمية، وإذا نصب: عطفت الجملة الفعلية على جملة اسم الفاعل، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة، ولكل منهما ضعف وقوة، فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلين، وقوته لصلاحية الثاني فيه لأن يسد مسد الأول، وضعف النصب لعدم صلاحية الثاني فيه أن

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (والقمر) رفعا، وقرأ باقي السبعة: (والقمر) نصبا، انظر: الحجة للقراء السبعة ٣٩/٦، والحجة في القراءات السبع ٢٩٨.

(٢) انظر: أوضح المسالك١٥٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح٤٦١/١، وشرح الأشموني٤٣٧/١، ١٢٥/٢.

(٣) مغني اللبيب ٤٦٧.

يسد مسد المحمول عليه، وقوته لترتبه على أقرب المشاكلين، فحصل بذلك تعادل في مراعاة التشاكل بين الجمل(١).

المطلب الرابع

أسباب ترك التشاكل بين الجملتين المتعاطفتين

سبق القول بأن الجملة الاسمية تعطف على الفعلية، والفعلية على الاسمية، ويكون ذلك من وضع الجمل بعضها مكان بعض، ويبطل قول من قال بأن المشاكلة في عطف الجمل في النظم: (واجبة)، ولمّا كان التشاكل أمرا مستحسنا ، والقرآن لا يأتي إلا بالأحسن، بحث النحاة عن أسباب ترك التشاكل فيما ورد من السماع، يقول الرازي: "واعلم أنه ثبت أن عطف الجملة الاسمية على الفعلية لا يجوز إلا لفائدة وحكمة"(٢)، ومن هذه الأسباب:

١_ رعاية الفاصلة والاهتمام بالمعنى، ومن ذلك:

أولا_ قوله تعالي: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾(٣) حيث عطفت الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر، على الجملة الفعلية المركبة من فعل وفاعل، والأصل في (أم) المعادلة أن تكون الثانية كالأولى على تقدير: (صمتم)، فعدل عن ذلك الأصل لمراعاة الفاصلة بين الجمل، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ لَهُمۡ نَصۡرٗا وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾(٤).

---

(١) التذييل والتكميل ٦/٣٣٠_٣٣١، وتمهيد القواعد ٤/١٦٩٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٤٥٥.

(٢) مفاتيح الغيب ١٥/٤٣١

(٣) سورة الأعراف : ١٩٣.

(٤) سورة الأعراف : ١٩١-١٩٣.

يقول أبو حيان: "لم يأت التركيب (أم صمتم)، وكثيرا ما يحسن مع الفواصل ما لا يحسن دونه"(١).

بالإضافة إلى مراعاة المعنى: لما في ذلك من زيادة الفائدة؛ وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث، والصمت عن دعاء الأصنام كانت حالة مستمرة، فالتعبير بالجملة الاسمية أبلغ؛ لما يقتضيه الاستمرار على ذلك(٢).

فالآية الكريمة فيها تشاكل للفاصلة، مع تحقيق المعاني الدقيقة التي كانت سببا للعدول عن الأصل في التشاكل بين الجملتين في الاسمية والفعلية، فلا تحسن المحافظة على الفواصل لمجردها، إلا مع بقاء المعاني على سردها، على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتآمه، فأما أن تُهْمَل المعاني، ويُهتَم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه، فليس من قبيل البلاغة"(٣).

ثانيا_ قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾(٤) حيث عطف الجملة الاسمية: (وما هم بمؤمنين)، ولم يقل: (ما آمنوا)، على الجملة الفعلية: (ءَامَنَّا بِٱللَّهِ)؛ لمراعاة الفاصلة في الآية التالية في قوله تعالى:﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾(٥)، ولأن التعبير بالاسمية أبلغ في الدلالة على تكذبيهم(٦).

وأرى: أن (الواو) في الآية حالية، والجملة في محل نصب حال.

---

(١) البحر المحيط ١٨٠/٨، والدر المصون ٥٣٨/٥.

(٢) الكتاب الفريد١٧٥/٣، ومفاتيح الغيب للرازي٤٣١/١٥.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٣٥٩/٣.

(٤) سورة البقرة : ٨.

(٥) سورة البقرة : ٩.

(٦) مفاتيح الغيب ٣٠٢/٢.

٢_ مراعاة المعنى، ومنه:

أولا– قوله تعالى:﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكْتُمُونَ ﴾[١] فـ{هم} مبتدأ، و{قد خرجوا} خبره، والجملة حال عطف على الحال قبلها، وجاءت الأولى فعلية والثانية اسمية تنبيها على فرط تهالكهم في الكفر، وذلك أنهم كان ينبغي لهم إذا دخلوا على الرسول عليه السلام أن يؤمنوا، لما يرون من حسن سمته وهيبته وما يظهر على يديه، ولكنهم استمروا في كفرهم[٢].

وأجاز العكبري أن يكون التقدير: (وقد كانوا قد خرجوا به)[٣]، والقول بأنه من عطف الاسمية على الفعلية أرجح؛ وذلك لأن الفائدة في ذكر كلمة (هم): التأكيد في إضافة الكفر إليهم، ونفي أن يكون من النبي _صلى الله عليه وسلم_ في ذلك فعل، بل هم الذين خرجوا بالكفر باختيار أنفسهم[٤].

ثانيا_ قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾[٥] فجملة (والله أمرنا بها) معطوفة على جملة مقول القول: (وجدنا عليها آبائنا). وقيل: (الله) فاعل لفعل مضمر؛ لأن حرف العطف إذا عطف على الجملة الفعلية صار يقتضي الفعل، وتنزل من ذلك منزلة الحروف الطالبة للفعل، وقد علّق ابن أبي الربيع على هذا القول بأنه: لا تثبت به قاعدة[٦].

---

(١) سورة المائدة : ٦١.

(٢) الدر المصون ٣٤٠/٤.

(٣) التبيان ٤٤٩/١.

(٤) مفاتيح الغيب ٣٩٢/٢.

(٥) الأعراف ٢٨.

(٦) البسيط في شرح الجمل ٦٤٥/٢_٦٤٦.

ثالثا_ ومن عطف الفعلية على الاسمية **قوله تعالى:** ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا﴾[1] إذ لا يصح عطف {ويريد الذين} على {أن يتوب} إذ يصير التقدير: (والله يريد أن يتوب ويريد أن يريد الذين يتبعون)[2] وهو فاسد من حيث المعنى.

وإنما الجائز: الرفع على الاستئناف، أو العطف على {والله يريد}، عطف جملة فعلية على جملة اسمية، يقول الفراء: "فمن المنقطع... قول الله عز وجل: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ رفعت (ويريد الذين) لأنها لا تشاكل (أن يتوب) ألا ترى أن ضمك إياهما لا يجوز، فاستأنفت أو رددته على قوله (والله يريد)" [3].

والعطف هنا دلالة على: أن إرادة الله التوبة: ثابتة ودائمة غير مقيدة، ولذا قدم الاسم، أما إرادة غيره: الميل، فهي متجددة غير لازمة[4].

(١) سورة النساء: ٢٧ .

(٢) معاني القرآن للفراء٢/٦٨، والتبيان ١/٣٥٠.

(٣) معاني القرآن للفراء٢/٦٨.

(٤) الدر المصون ٣/٦٦١.

المبحث الثاني

تحقيق التشاكل بين ما قبل (حتى) و(لكن) الابتدائيتين وما بعدهما من جملة

كما استحسن النحاة التشاكل بين الجمل المتعاطفة في الفعلية والاسمية، استحسنوا تحقيق التشاكل بين ما قبل (حتى) و(لكن) وما بعدهما من جملة، ولذا وجهوا الإعراب بما يحقق التشاكل، وتفصيل ذلك:

المطلب الأول

التشاكل بين ما قبل (حتى) وما بعدها

تشبه (حتى) الابتدائية (حتى) العاطفة من حيث إن الابتدائية إنما تكون على الكلام الذي قبلها، ولا تبتدأ، ولأنها أيضا يعطف بها في المفردات، فأعطيت حكم العطف من اختيار التشاكل بين ما قبلها وما بعدها، كما اختير في حروف العطف(١).

فإذا وقع بعد (حتى) اسم مشغول عنه بضميره نحو: (لقيت القوم حتى عبد الله لقيته)، فإنه يجوز في هذا الاسم الواقع بعد (حتى) أربعة أوجه:

الأول_ النصب بإضمار فعل يفسره ما بعده، و(حتى) ابتدائية.

الثاني_ الرفع بالابتداء وتكون الجملة التي بعدها خبرا لها، ويضعفه عدم التشاكل مع ما قبله.

الثالث_ النصب عطفا على المفعول به المتقدم، وهو أضعف من الوجه السابق لأن العطف يكون قليلا.

الرابع_ الخفض وتكون الجملة التي بعد الاسم مؤكِّدة ، وإنما كان الرفع أحسن من الخفض ؛ لأن جعل الجملة مفيدة أحسن من جعلها مؤكِّدة.

(١) التذييل والتكميل ٣٢٥/٦، والمساعد ٤١٧/١.

وأحسن هذه الوجوه هو: النصب بفعل مضمر، تحقيقا للتشاكل بين ما قبل (حتى) وما بعدها.

قال سيبويه مبنيا علة ترجيح النصب: "ومما يختار فيه النصب لنصب الأول، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة (الواو)، و(الفاء)، و(ثم)، قولك: (قد لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته) و(ضربت القوم حتى زيدا ضربت أباه)، و(أتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به) و (مررت بالقوم حتى زيدا مررت به)، فـ(حتى) تجري مجرى (الواو)، و(ثم)"(١).

أي: لما جاز أن تكون (حتى) عاطفة؛ وجاء قبلها جملة في أولها فعل، وجاء بعدها اسم قد اشتغل الفعل بضميره، كان الاختيار إضمار فعل يقع على الاسم الذي بعدها، حتى تكون الجملة التي قبلها مشاكلة للجملة التي بعدها في تقديم الفعل فيهما، فإذا قلت: (لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته)، فتقديره: (حتى لقيت عبد الله لقيته)، كما أنك إذا قلت: (لقيت القوم وعبد الله كلمته)، فعلى تقدير: (وكلمت عبد الله كلمته)(٢).

وبيّن سيبويه أيضا أن اختيار النصب كان لمراعاة المناسبة مع ما قبله في الفعلية فقال:

"ولو قلت: (هَلَك القومُ حتّى زيدًا أَهلكتهُ)، اخْتير النصب؛ ليُبنى على الفعل، كما بُنى ما قبله مرفوعا كان أو منصوبا"(٣).

وكذلك استحسنه ابن أبي الربيع، فذكر أن (حتى) _وإن كانت حرف ابتداء _ فلا بد أن يكون ما بعدها مردودا على ما قبلها، فيستحسن لذلك مشاكلة

---

(١) الكتاب ٩٦/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٠٠/١، انظر: شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢/ ٦٥٢، وتوضيح المقاصد ٦١٦/٢، وأوضح المسالك ١٤٨/٢، وحاشية الصبان ١١٥/٢.

(٣) الكتاب ٩٦/١، وانظر: شرح التسهيل ١٤٢/٢.

ما بعدها ما قبلها. ومثّل لذلك بـ (ضربت القوم حتى زيدا ضربته) ثم قال : "فقد تحصل ... أن النصب بإضمار فعل أحسن الوجوه الأربعة"(١).

كذلك استحسن النحاة النصب لتحقيق التشاكل في: (**أكلت السمكة حتى رأسها أكلته**)، وقول الشاعر:

ألقى الصحيفةَ كي يخفف رحله ∴ والزادَ حتى نعلَهُ ألقاها(٢)

فـ(رأسها) يجوز فيها: الرفع والنصب والجر، فالرفع بالابتداء، و(أكلت) خبره، وكذلك (نعله ألقاها).

والنصب على وجهين: أحدهما_ أن تكون (حتى) عاطفة، و(أكلته) توكيدًا، لأنه قد دخل الرأس في الأكل بالعطف. والثاني_ أن تكون (حتى) حرف ابتداء فينتصب (رأسها) بفعل مضمر دل عليه (أكلته)، وكذلك (نعله ألقاها).

والجر بـ(حتى)، و(أكلته) توكيدًا أيضًا، لأنه قد دخل الرأس في الأكل، وكذلك (حتى نعله ألقاها)(٣).

إلا أنه يترجح من هذه الوجوه النصب بفعل مضمر؛ و(حتى) ابتدائية، لتتشاكل مع الجملة الفعلية قبلها.

واشترط ابن مالك للتشاكل: أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها، فإن لم يكن بعضا منه امتنع التشاكل، وتعين الرفع على الابتداء، فقال:

---

(١) شرح الجمل ٦٥٢/٢.

(٢) البيت من بحر الكامل، نسبه سيبويه إلى : ابن مراوان النحوي، الكتاب ٩٧/١، وانظر البيت في: شرح كتاب سيبويه ٤٠٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٣، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١.

الشاهد قوله: (حتى نعله ألقاها) حيث يترجح نصب (نعله) على المفعولية؛ على اعتبار (حتى) ابتدائية، فتتشاكل مع ما قبلها في الفعلية.

(٣) الكتاب ٩٧/١، والأصول ٤٢٥/١.

"والمشاكلة في عطف الجمل راجحة، وليس الغرض في ترجيح نصب ما بعد العطف إلا تعادل اللفظ ظاهرا. ولولا ذلك لم يرجح بعد (حتى) لأنها لا تعطف بها جملة، بل مفرد على كل، فإذا قلت: (ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه)، فـ(حتى) حرف ابتداء، ولكن لمّا وليها في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فأعطى تاليها ما يعطى تالي (الواو)، فإن قلت: (ضربتهم حتى زيدا ضربته) فالأجود أن تنصب (زيدا) بمقتضى العطف، وتجعل (ضربته) توكيدا.

فلو قلت: (ضربت زيدا حتى عمرو ضربته)، تعين رفع (عمرو)، لزوال شبه (حتى) الابتدائية بالعاطفة، إذ لا تقع العاطفة إلّا بين كلّ وبعض"[(١)].

ومثله: (ضربت زيدًا حتى بشر ضربته)، فيجب عند ابن مالك: رفع (بشر) لزوال شبه (حتى) الابتدائية بالعاطفة، وتبعه الأشموني[(٢)].

وهذا الشرط لم يعتبره سيبويه، والكثير من النحاة[(٣)]. وهو الراجح؛ فالشبه حاصل بين (حتى) الابتدائية والعاطفة من حيث إن كليهما لا يبتدأ بهما الكلام، وتكونان على الكلام الذي قبلهما.

(١) شرح التسهيل ١٤٢/٢، وانظر: التذييل والتكميل ٣٢٥/٦، وحاشية الصبان ١١٤/٢_١١٥.

(٢) شرح الأشموني ٤٣٣/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٢١٦٩/٤.

المطلب الثاني

التشاكل بين ما قبل (لكن)، و(بل) وما بعدهما

إذا وقع بعد (لكن) الابتدائية جملة اشتغال نحو: (ما رأيت زيدًا لكن عمرًا رأيت أباه)، جاز في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء، والنصب بفعل مضمر، والنصب أرجح؛ لتحقيق التشاكل مع الجملة الفعلية قبلها كالعطف، ووجه الشبه بالعاطف: وقوعها بعد النفي، ومثل (لكن) (بل) نحو: (ما أكرمت زيدًا بل عمرًا أكرمته).

قال سيبويه: "ومما يختار فيه النصب لنصب الأول قوله: (ما لقيت زيدا ولكن عمرا مررت به)، و(ما رأيت زيدا بل خالدا لقيت أباه)، تجريه على قولك: (لقيت زيدا وعمرا لم ألقه)، يكون الآخر فى أنه يدخله فى الفعل بمنزلة هذا حيث لم يدخله، لأن (بل) و(لكن) لا تعملان شيئا وتشركان الآخر مع الأول، لأنهما كـ(الواو) و(ثم) و(الفاء)، فأجراهما مجراهن فيما كان النصب فيه الوجه، وفيما جاز فيه الرفع"[(١)].

يعني أن: (لكن) يكون ما قبلها فعلًا منفيًا بـ(ما)، والثاني موجب بـ(لكن)، ويختار فيه حمل الثاني على الأول في باب النصب وإضمار الفعل، حتى يتحقق التشاكل، وإن اختلفا في الإيجاب والنفي، كما أن: (لقيت زيدا وعمرا لم ألقه)، الفعل الأول موجب والثاني منفي[(٢)].

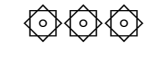

(١) الكتاب ١/٩٠_٩١، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٤٥١، شرح الأشموني ١/٤٣٣، وحاشية الصبان ٢/١١٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٣٨٩، وانظر: المقاصد الشافية ٣/٩٦.

المبحث الثالث

تحقيق التشاكل بين جملة الاستفهام والجواب

المطلب الأول

المطابقة[١] بين السؤال والجواب وأثرها في توجيه الإعراب

الأصل مطابقة السؤال للجواب، فإذا كانت جملة الاستفهام جملة فعلية: ترجح أن يكون الجواب جملة فعلية طلبا للتشاكل، نحو: (نعم جاء زيدٌ) جوابا لمن سأل: (هل جاء زيدٌ؟) ، وإذا كان السؤال جملة اسمية كان الجواب جملة اسمية نحو: (نعم زيدٌ جاء) جوابا لمن سأل: (هل زيدٌ جاء؟).

يقول الزركشي: أصل الجواب أن يعاد في نفس سؤال السائل ليكون وفق السائل، قال الله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ ﴾[٢]، و(أنا) في جوابه عليه السلام، هو (أنت) في سؤالهم، وقال:﴿ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِيۖ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا ﴾[٣]، فهذا أصله"[٤].

وقال أيضا: "الأصل في الجواب أن يكون مشاكلا للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك"[٥].

ويظهر أثر التشاكل في توجيه إعراب الجواب في صور متعددة:

<u>الصورة الأولى:</u> إذا كان الفعل محذوفا في الجواب، قُدِّر قبل الاسم، إذا كانت جملة الاستفهام مصدرة بالفعل، وقُدِّر بعد الاسم، إذا كانت جملة الاستفهام

---

(١) (المطابقة) لفظ مرادف لـ(مشاكلة) ، لكني آثرت ذكر (المطابقة)هنا، لأنها الأشهر في الاستعمال في السؤال والجواب.

(٢) سورة يوسف : ٩٠.

(٣) سورة آل عمران : ٨١.

(٤) البرهان في علوم القرآن٤/٦٤.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٤/٦٥.

مصدرة بالاسم، وفي ذلك تحقيق للمشاكلة بين السؤال وجوابه، في الاسمية والفعلية.

فمثال تقدير الفعل قبل الاسم قوله تعالى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[(١)]، فـ(الله) فاعل بفعل محذوف، دل عليه مدخول الاستفهام، والتقدير: خلقنا الله؛ لأن السؤال جملة فعلية.

قال الرماني: "ولا يجوز الرفع على الاستئناف إلا على غير مطابقة الجواب للسؤال، كقول القائل: من رأيت؟ فيقولُ: زيدًا، فهذا مطابق، فإن قال: زيدٌ؛ لم يكن على حدّ الجواب"[(٢)].

وفي قول الشاعر:

تجلّدتُ حتى قيل لم يَعْرُ قلبَه ∴ من الوجد شيء قلتُ: بل أعظمُ[(٣)]

توجّه إعراب (أعظم): فاعلا بفعل محذوف، تقديره: بل عراه أعظم الوجد، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفي سابق، وهو قولهم: (لم يعر قلبه من الوجد شيء)؛ والمراد النفي بالجملة الفعلية، فإن كان النفي بالجملة الاسمية؛ فلا يترجح كون المرفوع فاعلا.

وفي قول الشاعر:

ألا هل أتى أمَّ الحُويرث مُرسلي ∴ نعمْ خالدٌ، إن لم تَعُقْه العوائقُ[(٤)]

---

(١) سورة الزخرف : ٨٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٧٥٠.

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/٢، والتذييل والتكميل٢١٤/٦، والدر المصون ٤٥٧/٤، وأوضح المسالك٨٤/٢، والمساعد٣٩٥/١.
وتجلدت: تكلفت الجلد والصبر على الهموم. لم يعر: لم يغش ولم ينزل. الوجد: الشوق والحب.

(٤) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين١٥١/١، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/٢، والتذييل والتكميل٢١٥/٦، والدر المصون ٤٥٨/٤، وتمهيد القواعد١٦٠٣/٤.

توجه إعراب (خالد): فاعلا بفعل محذوف، تقديره :(نعم أتاها خالد)؛ لأنه جواب جملة قدّم فيها الفعل، فتتشاكل الجملتان في الفعلية(١).

فالتشاكل هو الذي جعل المرفوع في الأمثلة السابقة فاعلا بفعل محذوف، لا مبتدأ حُذف خبره. يقول الشيخ خالد: "(نعم زيد)، جوابًا لمن قال: هل جاءك أحد؟ فـ(زيد) فاعل لفعل محذوف، دل عليه مدخول الاستفهام، ولم يجعله مبتدأ حذف خبره؛ لفوات مطابقة الجواب للسؤال"(٢).

ومثال تقدير الفعل بعد الاسم: (زيد) في جواب من قال: من قرأ؟ فيجوز فى (زيد) أن يكون فاعلا، والتقدير: (قرأ زيد)، وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود؛ لمطابقة الجواب للسؤال فإن السؤال جملة اسمية (٣).

الصورة الثانية: يجوز اعتبار الجواب جملة اسمية أو فعلية، إذا احتمل السؤال الاسمية والفعلية.

ومثال ذلك : (ماذا صنعت؟) فإنه لما كان السؤال يحتمل وجهين:

أحدهما_ الاسمية، على أن تكون (ما) استفهاما، وهي اسم تام مرفوع الموضع بالابتداء، و(ذا) خبره، وهي بمعنى (الذي)، وما بعده من الفعل والفاعل صلته، والعائد محذوف، والتقدير: صنعته. والاستفهام حينئذ يكون جملة اسمية.

والوجه الثاني_ الفعلية، على أن تكون (ما) و(ذا) جميعا بمنزلة (ما) وحدها، وتكون قد ركبت من كلمتين كلمة واحدة، نحو: (إنما)، و(حيثما) ونحوهما من المركبات، وتكون (ما) مع (ذا) في موضع نصب بـ (صنعت). والاستفهام حينئذ يكون جملة فعلية.

---

(١) شرح التسهيل٢/١٢٠.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١/٤٠٠.

(٣) توضيح المقاصد٢/٥٨٧.

وعليه: يترجح أن يكون الجواب في الوجه الأول مرفوعا ليتشاكل مع السؤال، ويجوز نصبه بتقدير الفعل المذكور فتقول: (خيرا) بالنصب، أي: صنعت خيرا، ولكن الرفع أولى، كما يترجح أن يكون الجواب في الوجه الثاني منصوبا؛ لأن الجواب بدل من السؤال(١).

ومثاله أيضا: ماذا رأيتَ؟ فجوابه يحتمل وجهين: متاعٌ حسنٌ، ومتاعًا حسنًا، وكلاهما على مطابقة الجواب للسؤال(٢).

يقول سيبويه: "أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: (متاع حسن).

وقال الشاعر:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ ∴ أنحبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ

---

(١) شرح المفصل ٣٨٦/٢، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٦/١، وشرح ابن الناظم ٦٢، والكناش في النحو والصرف٢٧٣/١، والتذييل والتكميل٤٤/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني ٧٦٢_٧٦٣.

(٣) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٤، وهو من شواهد الكتاب ٤١٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي١٨٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٨٧. والنحب: ما ينذره الإنسان على نفسه، ويوجب عليه فعله على كل حال.

استدل النحاة برفع (نحب) و(ضلال) على أن (ما) مرفوعة بالابتداء، و(ذا) خبره، و(يحاول) صلة لـ(ذا)، والتقدير: ما الذي يحاوله؟ قال الرماني: "فهذا شاهد في أنها مع (ما) بمنزلة الذي؛ لرفعه: أنحبٌ، وقال الفراء: "رفع (النحب) لأنه نوى أن يجعل (ما) في موضع رفع".

أما لو كانت (ماذا) كلها منصوبة بـ(يحاول) لقال: (أنحبا فيقضي أم ضلالا) ، لأن التفسير ينبغي أن يرجع إلى حد المفسَّر. والمعنى: اسألوه عن هذا الأمر الذي هو فيه: أهو نذره على نفسه، فرأى أنه لا بد من فعله، أو هو في ضلال، وباطل من أمره؟!

ومثله: ماذا صنعت؟ أخيرًا، أم شرًّا؟، وأخيرٌ، أم شرٌّ؟ بنصب البدل ورفعه، فالنصب على =

وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيرا؛ كأنك قلت: ما رأيت؟ ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فتقول: خيرا"[١].

ويجوز أن يكون جواب: ماذا رأيت؟ على تقدير: ما الذي رأيت؟ (متاعا حسنا) وليس بالوجهِ؛ لأنَّ مطابقةَ الجوابِ للسؤالِ أولى[٢].

وعلى الوجهين جاء قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[٣] حيث قرأت كلمة (العفو) بالرفع والنصب[٤]، وفي كل مراعاة للمشاكلة مع السؤال. فالرفع على أن يكون (ذا) بمعنى (الذي)، والمعنى: ما الذي ينفقونه، والنصب على تركيب (ما)، و(ذا)، وجعلهما معا كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدهما[٥].

يقول ابن هشام عند حديثه عن الأوجه الجائزه في (ماذا)، ومنها: "(ما) استفهامية و(ذا) موصولة ... وهو أرجح الوجهين في ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ فيمن رفع (العفو)، أي: الذي ينفقونه العفو، إذ الأصل أن تجاب

=

جعل (ما) مفعول صنعت، والرفع على جعل (ما) مبتدأ مخبرا عنه بـ(ذا) موصولة.

انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني٧٦٢، ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/١، وشرح ابن الناظم٦١_٦٢، والتذييل والتكميل ٤٤/٣.

(١) الكتاب ٤١٧/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني٧٦٣.

(٣) سورة البقرة: ٢١٩.

(٤) قرأ أبو عمرو وحده: (قُلِ الْعَفْوُ) بالرفع ، وقرأ الباقون: (قُلِ الْعَفْوَ) نصبا. معاني القراءات للأزهري ٢٠١/١.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٦/٢، وشرح ابن الناظم ٦٢، ومغني اللبيب ٣٩٥، وشرح الأشموني١٤٦/١.

الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية... وأن يكون (ماذا) كله استفهاما على التركيب... وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو: {قل العفو} بالنصب أي: ينفقون العفو"[١].

أما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٢] بالرفع، ولم يُقرأ بالنصب، لفساد المعنى؛ لأن النصب يقتضي تقدير: (أنزل)، ولو أقروا بأنه أنزل أساطير الأولين كان منهم إيمانا، وإنما قالوه بالرفع؛ لأنه مُقدر بإضمار مبتدأ، أي: (هو أساطير الأولين) [٣].

الصورة الثالثة: لما كانت المطابقة مستحسنة، ووجه النحاة الإعراب نحو الأحسن، رجحوا نصب الاسم المشغول عنه في الجملة الاشتغالية إذا كانت جوابا لسؤال نصب فيه اسم الاستفهام، ورجحوا الرفع إذا كانت جوابا لسؤال رفع فيه اسم الاستفهام.

يقول أبو حيان: "وغير مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب لا نقول إن ذلك هو ضعيف، بل هو جائز، وإن كان الأرجح المطابقة؛ ألا تراهم جوزوا الوجهين في باب الاشتعال في الجملة الاشتغالية التي تكون جوابا، وإن كان الطباق في الإعراب أولي عندهم، لكن الوجه الآخر ليس بضعيف"[٤].

ومثال ذلك إذا قيل: **أيَّهم ضربت؟** بنصب (أيَّهم) كان الجواب: (زيدا ضربته) ليكون الجواب على حد السؤال.

---

(١) مغني اللبيب ٣٩٤_٣٩٥.

(٢) سورة النحل : ٢٤.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/١٨٥، والعدة في إعراب العمدة١/٦١٢.

(٤) التذييل والتكميل ٣/٣٣٠ .

فلو قيل: **أيُّهم ضربته؟** بالرفع، كان المختار: (زيدٌ ضربته) بالرفع؛ لأن جملة السؤال اسمية، فيستحب في الجواب أن تكون اسمية كذلك للتشاكل، وهو ما استحسنه سيبويه، وأكثر النحاة(١).

قال سيبويه: "ومما يختار فيه النصب قول الرجل: مَن رأيت؟ وأيَهم رأيت؟ ، فتقول: (زيدا رأيته)، تنزله منزلة قولك: (كلمت عمرا وزيدا لقيته)"(٢). فالرفع جائز عند سيبويه وليس بالاختيار.

واستحسن الأخفش الرفع والنصب ويكون ذلك على قصدين _على حسب ما تقدم في العطف_ فالرفع للتشاكل مع الجملة الاسمية، والنصب للتشاكل مع الجملة الصغرى، وهي الهاء في (رأيته).

ومذهب سيبويه هو الراجح؛ لأن السؤال إنما هو عن الجملة بأسرها، وسبيل الاسم الذي في الجواب أن يكون إعرابه كإعراب الاسم المستفهم به، فإن قال السائل: من قام؟ كان الجواب: (زيد)، وإن قال: من ضربت؟ كان الجواب: (زيدا)، وكذلك إذا قال: من رأيته وأيهم رأيته؟ فالجواب (زيد)، فيُحمل على إعراب (من) لا على إعراب (الهاء)، لأن (زيدا) مفسِّر لـ(مَن)(٣).

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٩٣/١، وشرح كتاب سيبويه٣٩٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٦٥٠/٢، وشرح المقدمة المحسبة ١٧٣/١-١٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٥٣/١-٤٥٤، وحاشية الصبان١١٥/٢.

(٢) الكتاب لسيبويه٩٣/١.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٩٦/١، والانتصار لسيبويه ٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١.

المطلب الثاني

العدول عن مطابقة الجواب للسؤال

سبق القول بأن الأصل المطابقة بين السؤال والجواب في الاسمية والفعلية، ولذا وجه النحاة الإعراب بما يحقق ذلك، إلا أنه ورد السماع بالمخالفة بين السؤال الجواب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[1] فالسؤال جملة اسمية، والجواب جملة فعلية.

قال ابن مالك: "وحق الجواب أن يشاكل ما هو له جواب، فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرا فيها الفعل، فحق المجاب به من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان. هذا مقتضى النظر لولا أن الاستعمال بخلافه.

وذلك أن جواب الاستفهام المقدم فيه الاسم لا يجيء مكملا[2] إلا والفعل فيه مقدم على الاسم، كقوله تعالى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ

(١) سورة الزخرف : ٩.

(٢) بخلاف حذف الفعل من الجواب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ العنكبوت: ٦١، وقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ العنكبوت: ٦٣، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ لقمان:٢٥، وقوله تعالى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ الزخرف: ٨٧.

(٣) سورة الزخرف : ٩.

ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾[1] وكقولـــه تعـــالى:﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[2] "[3].

فالعدول عن المطابقة بينهما في الاسمية والفعلية، كانت لغرض معنوي: قال ابن مالك: "مشاكلة الجواب لما هو له جواب في اللفظ غير لازمة؛ بل قد يكتفي فيه بمراعاة المعنى"[4].

ففـي قولـه تعـالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ لا يقدر فعل: (يقولن الله خلقهم) بل: (خلقهم الله) لمجيء ذلك فـي شـبه هـذا الموضـع[5] وهـو:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[6]. وكرر الفعل في الجواب في قوله: (خلقهن العزيز العليم)، مبالغة في التوكيد. وجاء الجواب مطابقا للسؤال من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، لأن (مَن) مبتدأ. فلو طابق في اللفظ، كان بالاسم مبتدأ، ولم يكن بالفعل[7].

وفـي قولـه تعـالى: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾[8]، إلـى قولـه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا ﴾[1]. السؤال: جملة فعليه: جوابه (الله ينجيكم). وهو جملة

(١) سورة المائدة : ٤.
(٢) سورة يس : ٧٨_٧٩.
(٣) شرح التسهيل ١٢٠/٢.
(٤) شرح التسهيل ١٢١/٢، وانظر: تمهيد القواعد ١٦٠٤/٤، والتذييل والتكميل٢١٦/٦.
(٥) مغني اللبيب ٨٠٧.
(٦) سورة الزخرف: ٩.
(٧) البحر المحيط ٣٦١/٩.
(٨) سورة الأنعام : ٦٣.

اسمية، وإنما جعل الجواب مبتدأ وليس فاعلا مقدما؛ لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح(٢).

وفي الآية: تؤدي رعاية المطابقة اللفظية إلى إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام؛ لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر، واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام، لأن المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى، مع اعترافهم بأنه الخالق للسموات والأرض(٣).

يقول الزركشي: "ولولا قصد بسط الكلام ليشاكل ما تقدم لقال: (ينجيكم الله)"(٤).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾(٥) السؤال جملة اسمية، والجواب (يحييها) جملة فعلية، والعدول عن المطابقة اللفظية بينهما كان لسبب معنوي؛ وهو: مراعاة القصد من السؤال الإنكاري من الذي ينكر البعث، فهو لم يكن قاصدا تعيين المحيي، وإنما أراد الاستحالة، ولذا كان الجواب جملة فعلية، بيانا إلى أن الإحياء من الله تعالى، ضحدا لهم، وتأكيدا على أن من خلق من عَدم قادر على الإحياء بعد الموت(٦)، والله أعلم.

۞۞۞

=

(١) سورة الأنعام٦٤.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح١/٤٠٠.

(٣) حاشية الصبان ٢/٧٠، وحاشية الدسوقي٢/١٩.

(٤) البرهان في علوم القرآن٤/٤٥.

(٥) سورة يس: ٧٨-٧٩.

(٦) البرهان في علوم القرآن٤/٤٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي الهدى صاحب المعجزات.

وبعد ،،،

فقد حسّن النحاة التشاكل ورجحوه بين الجمل المتعاطفة، وبين السؤال والجواب، مما جعلهم يوجهون الإعراب وجهة معينة لأجل تحقيق المشاكلة. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج:

١- يعد التشاكل بين الجمل أحد الأمور التي يُحكم بها على توجيه إعراب حال تعدد الأوجه الإعرابية، فلأجل المشاكلة يُحكم بـ :

أ- **ترجيح الإعراب:** كترجيح نصب الاسم المشغول عنه إذا تقدمت جملة الاشتغال جملة فعلية، ليتحقق التشاكل في الفعلية، ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير، لأن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير؛ لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل.

وكترجيح الرفع على الابتداء إذا تقدمت الجملة جملة اسمية خبرها مفرد، ليتحقق التشاكل في الاسمية، وترجيح إعراب الجواب فاعلا بفعل محذوف إذا كان السؤال جملة فعلية، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[1] وغير ذلك من الترجيحات التي طُرحت في البحث.

ب-**جواز الإعراب:** إذا تعددت الأوجه الإعرابية ولكل وجه مرجح فيتساوى، وذلك مثل جملة الاشتغال إذا تقدمتها همزة الاستفهام وعطفت على جملة اسمية ، فيجوز الابتداء ويرجحه التشاكل مع الجملة الاسمية المعطوفة عليها، ويجوز

(١) سورة الزخرف : ٨٧.

الفاعلية بفعل محذوف ويرجحه همزة الاستفهام، وجاز الأمران لأنه إذا تعارض المرجحان تساقطا، وبقي الوجهان على السواء.

كذلك يكون الإعراب جائزا إذا كان الإعراب على أي وجه يحقق التشاكل، كجواز الرفع والنصب في الاسم المتقدم في الجملة الاشتغالية، إذا عطفت على جملة اسمية خبرها جملة فعلية.

ج- **قوة الوجه الإعرابي**: إذا كان الإعراب قبل التشاكل جائزا حسنا، صار بالمشاكلة أكثر قوة ورجحانا. ومنه: إذا كانت الجملة يترجح فيها الابتداء ثم تقدمتها جملة اسمية زاد الرفع بالابتداء قوة. نحو: (زيد منطلق وخالد ضربته)، وقوله تعالى: ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ كَذِبُونَ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾[١].

٢- كما يراعى في الإعراب تشاكل المعطوف للمعطوف عليه، يراعى كذلك تشاكل المعطوف عليه للمعطوف. فالتأثر يكون تأثرا بالسابق، ويكون أيضا تأثرا باللاحق كترجيح نصب الاسم المشغول عنه لعطف جملة فعلية على جملة الاشتغال في : (زيدا ضربته وأكرمت عمرا).

٣- الاحتياج إلى التقدير أولى من عدمه مراعاة لتشاكل الجمل، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٢] فتقدير إضمار (أن) وإنزال الفعل منزلة المصدر يحقق المشاكلة، أما عدم التقدير، فيفوت المشاكلة، وقوله تعالى: ﴿ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[٣]، فالراجح: إعراب (هم) فاعلا بفعل محذوف، لا مبتدأ، لتقدم الجملة الفعلية.

---

(١) سورة الشعراء : ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) سورة الروم : ٢٤.

(٣) سورة البقرة :٨٦.

٤- يُعدل عن المشاكلة بين الجمل لسبب آخر كالاهتمام بالمعنى ورعاية الفاصلة، مثل قوله تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[1].

٥- الأصل المطابقة بين السؤال والجواب في الاسمية والفعلية، ويعدل عنه لغرض معنوي، كقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾[2].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) سورة الأعراف : ١٩١-١٩٣.

(٢) سورة يس : ٧٨-٧٩.

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢. الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٣. الأصول في النحو: لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة١٤١٧هـ– ١٩٩٨م.

٤. إعراب القرآن: للنحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

٥. أمالي ابن حاجب، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.

٦. الانتصار لسيبويه على المبرد: لابن ولاد، دراسة وتحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ– ١٩٩٦م.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨. البحر المحيط: لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، طبعة١٤٢٠ هـ.

٩. البديع في علم العربية: لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ.

١٠.البرهان في علوم القرآن : للزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار التراث، القاهرة.
١١.البسيط في شرح الجمل: لابن أبي الربيع تحقيق ودراسة: د عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م.
١٢.التبيان في إعراب القرآن: للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٣.التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان ، تحقيق: د- حسن هنداوي، دار العلم، دمشق ، (من١ إلى٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
١٤.التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٥.التعليقة على كتاب سيبويه: للفارسي، تحقيق : عوض بن محمد القوزي ، طبعة سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
١٦.تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدماميني ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٧.تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش دراسة وتحقيق: د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
١٨.تهذيب اللغة : للأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
١٩.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك: للمرادي، تحقيق: د عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٢٠.حاشية البحتري ، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، أحمد محمد عبيد، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م.
٢١.حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.
٢٢.حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٢٣.الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت، الطبعة الرابعة١٤٠١ هـ.
٢٤.الحجة للقراء السبعة: للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي– بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
٢٥.الخصائص: لابن جني، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة.
٢٦.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٢٧.ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الأولى١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٢٨.ديوان الهذليين، تعليق/ محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ،١٩٦٥م.
٢٩.سر صناعة الإعراب: لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولي ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٣٠.شرح أبيات سيبويه: لابن السيرافي، تحقيق: د/ محمد على الريح هاشم، نشر مكتبة الكليات الأزهرية دار الفكر، للطباعة والنشر، القاهرة عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٣١.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٣٢.شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٣٣.شرح الجمل: لابن عصفور، قدّم له فوّز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٣٤.شرح شواهد المغني: للسيوطي، تعليق: أحمد ظافر جوكان، لجنة التراث العربي١٣٨٦هـ، ١٩٦٦.
٣٥.شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.
٣٦.شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٧.شرح كتاب سيبويه: للرماني، أصل الكتاب رسالة دكتوراه تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د/ تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام، الرياض ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.
٣٨.شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
٣٩.شرح المفصل: لابن يعيش، تقديم: د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
٤٠.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤١.العدة في إعراب العمدة: لابن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، الطبعة الأولى.
٤٢.الكافية في النحو: لابن الحاجب، تحقيق: د/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى٢٠١٠م.
٤٣.الكتاب: لسيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٤٤.الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م.
٤٥.الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل: للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
٤٦.الكناش في فني النحو والصرف: لأبي الفداء، تحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٠م.
٤٧.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، طبعة١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٤٨.المحرر الوجيز ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ.
٤٩.المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ.
٥٠.مشكل إعراب القرآن: لمكي القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
٥١.معاني القراءات: للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى١٤١٢هـ-١٩٩١هـ.

٥٢.معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د/هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٥٣.معاني القرآن: للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
٥٤.معاني القرآن: للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.
٥٥.معاني القرآن وإعرابه : للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٥٦.مغني اللبيب: لابن هشام، تحقيق: د/ مازن المبارك – محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق ، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.
٥٧.مفاتيح الغيب: للرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٥٨.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، أد/ محمد إبراهيم البنا، د/عبد المجيد قطامش، د/ عياد بن عيد الثبيتي، مطبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.
٥٩.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: للعيني، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
٦٠.المقتضب: للمبرد، تحقيق: د/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٦١.همع الهوامع: للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية-مصر.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣١٩٥
التمهيد	٣١٩٩
المبحث الأول: تحقيق التشاكل بين الجمل المتعاطفة.	٣٢٠٢
المطلب الأول: حكم التوافق والتخالف بين الجمل المتعاطفة في الاسمية أو الفعلية.	٣٢٠٢
المطلب الثاني: تحقيق التشاكل بعطف الفعلية على الفعلية.	٣٢٠٥
المطلب الثالث: تحقيق التشاكل بعطف الاسمية على الاسمية.	٣٢١٦
المطلب الرابع: أسباب ترك التشاكل بين الجملتين المتعاطفتين.	٣٢٢٦
المبحث الثاني_ تحقيق التشاكل بين ما قبل (حتى) و(لكن) الابتدائيتين وما بعدهما من جملة.	٣٢٣٠
المطلب الأول_التشاكل بين ما قبل (حتى) وما بعدها.	٣٢٣٠
المطلب الثاني_ التشاكل بين ما قبل (لكن) و(بل) وما بعدهما.	٣٢٣٤
المبحث الثالث_ تحقيق التشاكل بين جملة الاستفهام وجوابها.	٣٢٣٥
المطلب الأول_ المطابقة بين السؤال والجواب، وأثرها في توجيه الإعراب.	٣٢٣٥
المطلب الثاني_ العدول عن مطابقة الجواب للسؤال.	٣٢٤٢
الخاتمة	٣٢٤٥
ثبت المصادر والمراجع.	٣٢٤٨
فهرس الموضوعات.	٣٢٥٤